



التوزيع : عام

E/ECWA/SO/Add.1

٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٩

الاصل : بالانجليزية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لآسيا

الدورة السادسة

٢٨ نيسان / ابريل - ٥ ايار / مايو ١٩٧٩

بغداد ، العراق

البند (٨) من جدول الأعمال

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية

في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١٩٧٠ - ١٩٧٨

ملخص

عملية المراجعة والتقييم، الرابعة والأخيرة، للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية
الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني .

شهدت السبعينات نموا متسارعا في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، من جراء الانتقال الى الظروف الجديدة التي نتجت عن الطفرة النفطية . وظل الاداء الاقتصادي الشامل ، رغم تخدعي الاهداف المرسومة ، دون مستوى الامكانات التي يمكن بلوغها . ويمكن تفسير هذا الوضع بصورة رئيسية بوجود عقبات متتوعة اتجهت نحو الحد من القدرة الاستيعابية في عدة بلدان .

١- الخصائص الرئيسية لاقتصاد المنطقة

ان ابرز ما يميز اقتصاد الكثير من بلدان اللجنة هو سيطرة قطاع النفط . والايرادات النفطية هي الدعامه الاساسية في عدة بلدان اعضاء ، وهي السبب وراء اتساع دور المنطقة في الاقتصاد العالمي . ولخاية الآن ، ظهر اسهام قطاع النفط في النشاط الاقتصادي بصورة رئيسية ، من خلال انفاق الايرادات المتزايدة التي تحصل عليها الحكومات ونتيجة لذلك ، فان الروابط المباشرة بين قطاع النفط ، وبقية قطاعات الاقتصاد هي روابط محدودة .

ومن السمات الاخرى لاقتصاد المنطقة ارتفاع درجة " انفتاحه " التي تجعل منه اقتصادا معرضا للقوى والتاثيرات الخارجية . ولا يزال الطلب الغالب لهذه المنطقة هو كونها مصدرة لمادة اولية هي النفط الذي يشكّل سلحة التصدير الرئيسية . وفي الوقت ذاته ، تقوم هذه المنطقة باستيراد معظم احتياجاتها من السلع الانتاجية والاستهلاكية . وبذلت البلدان الاعضاء ، اثناء العقد الحالي ، جهودا كبيرة من أجل تصنيع وتنويع اقتصاداتها ، بغية التوصل ، بين امور اخرى ، الى تقليل اعتمادها على الخارج .

كما شهدت السبعينات تزايدا لدور القطاع العام في الحياة الاقتصادية ، بمعدل متسارع ، في اقتصاد البلدان النفطية والبلدان غير النفطية على حد سواء . وساهم في هذا الاتجاه التدفق الكبير للايرادات النفطية وما تلاه من اعتماد لبرامج انمائية ضخمة في البلدان النفطية من جهة ، وتحول بعض البلدان غير النفطية نحو نظام سيطرة الدولة وادارتها للاقتصاد من جهة اخرى .

ويبقى اقتصاد المنطقة متجزئا ، ويوفر بالتالي فرصا كبيرة للتعاون المتثمر ، رغم وجود ظروف عديدة تفرض العكس . وبلاضافة الى ذلك ، تسبب انعدام الاستقرار السياسي ، بما في ذلك نشوب النزاعات المسلحة ، في حدوث تناليف اقتصادية مرتفعة ، وفي تحويل موارد ضخمة للاعمار والدفاع .

٢- المنطقة والاقتصاد العالمي

ظہرت منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اثناء السبعينات بصفتها كيانا هاما على مسرح الاقتصاد الدولي . وكانت سيطرة السلطات الوطنية على موارد الطاقة المحلية سببا رئيسيا وراء هذا التصاعد في القوة الاقتصادية . وقد تأكد عظم الوزن الاقتصادي العالمي للمنطقة من خلال الاعتماد الكثيف لبقية العالم على امدادات النفط من هذه المنطقة ، وهي الامدادات التي قدرت في فترة ١٩٧٦-١٩٧٧ بنسبة ٥٤ بالمائة من الصادرات العالمية للنفط الخام .

وكان من شأن أحداث السبعينات، لا سيما طفرة النفطية، ان المنطقة لم تواجه فحسب فرصا انمائية لا سابق لها، وانما أيضا تحديات ومشاكل هامة. ولا زالت المنطقة منشغلة حتى الآن، وربما تبقى كذلك لسنين مقبلة عديدة، بنتائج هذه الاحداث. ومع ان الجهود التي بذلتها المنطقة واستجابتها لهذه الاحداث كانت ملموسة على العموم، فقد كانت تفتقر في الغالب الى النظرة المستقبلية اللازمة على المستوى الاقليمي. وعلى سبيل المثال، ما زال قسم كبير من فائض الاموال يودّاف في سندات مالية قصيرة الاجل في الاسواق المالية الدولية. الا انه يمكن فهم هذه الاستجابة على نحو أفضل حينما ننظر الى العقبات، سواء كانت محلية أو اقليمية أو دولية، التي تحدّ من الاختيارات المتاحة امام المنطقة.

ومع ذلك، فقد تولدت عن تعاظم الثروة الاقتصادية في المنطقة طفرة في الانفاق لا مثيل لها في تاريخ هذه المنطقة. فالثروة المالية المكتسبة حديثا دفعت مخططي الانماء لاعادة النظر في اهدافهم الانمائية ولمباشرة برامج استثمار مكثفة. وفي بعض الحالات، كان الانفاق مكثفا لدرجة أدت الى حالات خدائيرة من التضخم والاشغراق. وأصبح من الضروري اتخاذ تدابير كابتحة للحد من سرعة الانفاق بغية تحاشي وقوع اضطرابات اقتصادية خطيرة.

ولم يقتصر أثر الدفزة النفطية على البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، بل امتدّ، وعلى درجات متفاوتة، ليشمل البلدان الاخرى. وانتقل هذا الاثر بصورة رئيسية من خلال التدفقات المالية من البلدان النفطية التي لديها فائض من الموارد المالية الى البلدان غير النفطية التي تعاني عجزا على هذا الصعيد. ومن المحتمل أن يكون ذلك قد اتاح للمنطقة أول فرصة حقيقية لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين المنشودين منذ زمن بعيد. والامر الذي ما زالت المنطقة بحاجة اليه هو توفر احساس اكبر بالثقة المتبادلة، واقتران ذلك بالعزم والالتزام، في جو أفضل من الاستقرار السياسي.

وبذلت المنطقة، بصفتها مصدرا رئيسيا للنفط، جهدا كبيرا لتكييف انتاجها منه حسب الاحتياجات العالمية. وقامت في الوقت ذاته باعادة توجيه القسم الاكبر من ايراداتها النفطية نحو بقية بلدان العالم عن طريق الاستيراد الواسع النطاق، وتقديم المساعدات الى البلدان النامية، ودعم مؤسسات العمون المالي والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف، واستثمار الاموال في الاسواق المالية الدولية. وقد شكلت اعادة توجيه الايرادات النفطية حافزا مفيدا للاقتصاد العالمي. وفضلا عن ذلك، ساعدت المنطقة في تحقيق درجة أكبر من الشمور بالتضامن والتعاون بين البلدان النامية، وفي السير قدما في حوار اكثر جدية مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي، من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ولا يمكن القول بأن الثروة المتعاظمة للمنطقة قد واكبتها استراتيجية انمائية تتناسب معها. وفيما عدا بعض الخطط الانمائية الطموحة، ارتدى تجاوب المنطقة مع الاوضاع الجديدة بدرجة متفاوتة شكل ردات فعل معزولة وقصيرة الاجل ازاء التأثيرات الداخلية والخارجية، ولم يأخذ شكل اعمال منسقة في اطار استراتيجية انمائية جديدة وطويلة الاجل. وفي الواقع تمرّ

هذه المنطقة بفترة انتقالية . وما زالت البلدان الاعضاء تتلمس طريقها بالنسبة الى اولوياتها والى وسائل بلوغ هذه الاولويات، بالاضافة الى طبيعة العلاقات الواجب اقامتها مع بقية بلدان العالم ونطاق هذه العلاقات واتجاهها .

لقد اذت الثروة المكتسبة حديثا ، او على وجه التحديد ، تحويل الموارد الطبيعية غير المتجددة الى موارد مالية ، الى نشوء مشاكل ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وثقافية . وعلى سبيل المثال ، فان تخفيض قيمة بعض العملات التي تتراكم بواسطتها وتحفظ بها هذه الموارد المالية ، قد تسبب في تآكل فائض الاموال المتراكمة . وفي بعض الحالات ، تولدت عن معدلات الانفاق المرتفعة على الصعيد الداخلي ، ضغوط تضخمية قوية زادت ، بين امور اخرى ، من حدة مشكلة توزيع الدخل . وما زال الثراء المفاحي^١ يقترن باداء اقتصادى منخفض نسبيا ، وتخلّف ، وتركيز للثروة .

٣- الاهداف الاقتصادية الكبرى للمنطقة

بالرغم من افتقار المنطقة الى استراتيجية انمائية واضحة المعالم ، فان الجهود الانمائية اثناء السبعينات تتطوى على عدد الاهداف الكبرى :

(أ) النمو المتسارع للاقتصاد وتنويعه

لقد التوت معظم البلدان بتحقيق اهداف طموحة للنمو سواء على صعيد الدخل الكلي أم على صعيد الدخل الفردى (١) . ويتركز اهتمام كبير على تكوين رأس المال وعلى تحقيق التنويع الاقتصادى من خلال التصنيع بغية الوصول الى هذه الاهداف .

(ب) التنمية المتوازنة

يتجلى التركيز في كل خطط وبرامج التنمية تقريبا على التنمية المتوازنة . والهدف المنشود في هذا المجال هو ، بين امور اخرى ، تحقيق توزيع اكثر عدالة للدخل ، وتوزيع جغرافي اكثر توازنا لمشاريع التنمية وتنمية قطاعية متوازنة بين الفروع الرئيسية للاقتصاد أو بين القطاعين العام والخاص ، وتحقيق توازن بين المشاريع الانمائية الزراعية والصناعية . ولكن هذه الخطط والبرامج تعير قدرا أقل من الاهمية للتنفيذ المرحلي الصحيح للبرامج أو لعملية التوازن المثلّى بين القوى العاملة ورأس المال .

(١) من المستهدف ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط معدل سنوى يتراوح بين ٨ و ١٢ بالمائة في البلدان غير النفطية ، وبين ١٠ و ١٧ بالمائة في البلدان النفطية (تشكل سلاطنة صان استثناء ملحوظا ، حيث من المستهدف أن يبلغ متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلي الاجمالي نسبة ٣ بالمائة) .

(ج) الاستراتيجية النفطية

لغاية الآن ، يتم انتاج النفط وتصديره ، وتسعيه الى حد ما ، كمحصلة للقوى والتأثيرات المتواجدة في السوق العالمية ، الامر الذي لا يتلاءم بالضرورة مع صالح البلدان المنتجة للنفط . وفي اطار هذه الضغوط الدولية ، تركّزت الجهود الوطنية على الاستخدام الصحيح للنفط ، بما في ذلك الغاز الطبيعي ، وعلى استعماله كمدخل صناعي ، وعلى الادارة الفعّالة للايرادات النفطية . ويبدو أن الاستراتيجية القارية تلتقي حول نهج اقليمي موّحد في هذا الميدان اكثر منه في أي ميدان آخر ، لاسيما من خلال الجهود التي تبذلها منظمة الاقطار العربية المصدّرة للبتروك .

(د) التعاون الاقليمي

يتزايد ادراك البلدان الاعضاء بأن التعاون الاقتصادي يشكل الطريق الاكثر قابلية للحياة من أجل تحقيق الامكانات الاقتصادية للمنطقة . ومع تكديس فائض رأس المال ، تأخذ مسألة التعاون ابعادا جديدة . ويبدو أن احساسا بالتضامن والتعاقد قد تولّد بين البلدان الاعضاء في العصر النفطي الحديث . وتتجلى مظاهر بيئية لهذه الظاهرة في ميادين التمويل والقوى العاملة والتصنيع . فالجمع في المنطقة بين البلدان التي لديها فائض وبين البلدان التي لديها عجز في رأس المال قد سبّب ضغطا متزايدا على حركة رأس المال والقوى العاملة على حد سواء ، وكان ذلك في مصلحة المجموعتين . وفي الوقت نفسه ، يمكننا القول بأن وضع نهج اقليمي للتصنيع هو شرط اساسي لدخول المنطقة عصر الصناعات الكثيفة الاعتماد على رأس المال ، وللفادة من مزايا المشاريع الاقتصادية الكبيرة والاسواق الواسعة النطاق . ومن شأن هذه العملية أيضا ان تساعد على تحاشي الازدواجية في الجهود الوطنية في مجال التصنيع .

(هـ) القوى البشرية والحالة

ان الهدف الرئيسي هو تنمية الموارد البشرية للمنطقة بطريقة تتفق مع اهدافها الاجتماعية والاقتصادية . ففي الاقتصادات النفطية ، يتمثل الهدف في تلبية الطلب المتزايد على اليد العاملة من المصادر المحلية واستبدال العاملين المحليين بغير المحليين تدريجيا . اما في الاقتصادات غير النفطية ، فالهدف يتمثل ليس فقط في تأمين الاحتياجات المحلية وانما أيضا في ايلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات الاقتصادات النفطية المجاورة من اليد العاملة

٤- اداء النمو

ان النمو المتحقق في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عند قياسه بالنتائج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة خلال السبعينات ، يتجاوز كثيرا المعدلات الدنيا المستهدفة التي حددت للبلدان النامية في العقد الانمائي الثاني . فالبيانات المتوفرة ، التي تغطي الفترة الممتدة حتى عام ١٩٧٧ ، تدلّ على ان معدلات النمو السنوية لغالبية البلدان الاعضاء قد

تراوحت بين ٧ و ١٢ في المائة . وقد بلغت الاقتصادات النفطية على العموم معدلات نمو أعلى من تلك التي بلغت الاقتصادات غير النفطية لاسيما منذ عام ١٩٧٣ (١) .

وهذا الاداء يبدو أفضل بكثير لدى مقارنته مع ذلك الذي حققته البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك مع التجربة الماضية للمنطقة . الا أن النمو المحقق ، عندما ينظر اليه انطلاقا مما تملكه المنطقة من قاعدة وامكانيات في مجال الموارد ومن احتياجاتها الانعائية ، لا يمكن اعتباره مرتفعا للغاية . وعلاوة على ذلك ، اذا سلّمنا بالرأى القائل ان النفط ينبغي اعتباره من الاصول القابلة للنفاد ، فاننا نصل الى تقديرات للدخل ادنى بكثير مما تشير اليه الطرق التقليدية للمحاسبة القومية .

وكان اداء النمو ، عند تقويمه بالقيمة النقدية ، أعلى بكثير ، عاكسا سرعة استيراد التضخم الذي ميّز كل اقتصادات المنطقة . فقد تركت الضغوط التضخمية الداخلية والخارجية اثرها محدثة زيادات سنوية في الاسعار وصلت الى ٢٠ و ٣٠ في المائة .

وما يزال التفاوت في الدخل بين بلدان المنطقة وفي داخل هذه البلدان كبيرا جدا . فالمنطقة تضم بلدانا تنعم بمستوى للدخل الفردي يحترق من اعلى مستوياته في العالم ، بينما ينتمي اعضاء آخرون فيها الى مجموعة البلدان الاقل نموا . وبلاضافة الى ذلك ، لا يزال توزيع الدخل ، غير المتماثل الى حد بعيد ، على الصعيد القاري هو السائد حتى الآن .

ان المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج الاجمالي قد تدنت بشكل ملموس في السبعينات لاسيما بعد عام ١٩٧٣ . وباستثناء الجمهورية العربية السورية ودولتي اليمن ، بلغت هذه المساهمة قدرا لا يتجاوز ١٢ في المائة من مجموع الناتج خلال تلك الفترة ، و ١ في المائة أو أقل من ذلك في الاقتصادات النفطية . ويمكن ان يعزى هذا الوضع ، في جملة امور ، الى تركز الاحوال الجوية السيئة ، والى اشتداد الاهمية النسبية للقطاع النفطي ، والى التأكيد البسيط نسبيا الذي ناله القطاع الزراعي في المجهود الانعائي . الا اننا لا نبالغ اذا شددنا على أهمية القطاع الزراعي كمصدر للغذاء والمواد الخام ، وعلى دوره المركزي في الاقتصاد الريفي . لذا تعود التنمية الزراعية لتحتل مركز الصدارة من واقع ما يسببه الامن الغذائي من قلق وبتشجيع من الامكانيات الزراعية الكبيرة التي تملكها المنطقة .

(١) ان اداء الاقتصادات غير النفطية ، خلافا لاداء الاقتصادات النفطية ، حينما ينظر اليه من حيث الناتج القومي الاجمالي ، يتحسن تحسنا ملحوظا من جرّاء صافي الإيرادات من دخل عوامل الانتاج ولاسيما تحويلات العاملين . الا ان دخل الاستثمار ، المتزايد بسرعة في البلدان الاخيرة ، يرفع باطراد نسبة الناتج القومي الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي ، وقد تجاوزت هذه النسبة الواحد في الكويت (١٩٧٥) والعراق (١٩٧٦) .

ان تسريح العملية الصناعية منذ اواسط السبعينات لم يترك بعد أثره الكامل في مجال التنمية وذلك يرجع جزئيا الى ما تقتزن به المشاريع الصناعية الضخمة من فترة طويلة نسبيا لانشاء الاصول الانتاجية . وتأتي صناعات تكرير النفط والاسمدة والبتروكيماويات في مقدمة الصناعات الكبرى في الاقتصادات النفطية ، في حين ان صناعات تحضير الاغذية والنسيج هي الصناعات الرئيسية في الاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان .

وازدادت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج ازيدا ملحوظا خلال الفترة . ففي الاقتصادات النفطية ، تجاوزت هذه المساهمة ٧٠ في المائة في السنوات الاخيرة ، باستثناء العراق حيث بلغت أقل من ٦٠ في المائة . وفي بعض الاقتصادات غير النفطية كالاردن والجمهورية العربية السورية ، ساهم الفوسفات بقسط كبير في ناتج القطاع .

وفي الاقتصادات غير النفطية الاكثر تنوعا نسبيا ، تحتل الخدمات ، وخاصة المبادلات التجارية ، مركزا ابرز في تكوين الناتج . وقد ساهمت المبادلات التجارية خلال السبعينات بنسبة تتراوح بين ١٧ و ٢٠ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي . أما نصيب الخدمات الاخرى (المسكن ، المالية ، الادارة العامة ، الدفاع) فقد تراوحت بين ١٧ و ٤٠ في المائة .

وتراوح نصيب الاستهلاك في مجموع الناتج بين ٢٣ و ٦٠ في المائة في الاقتصادات النفطية ، وبين ٨٦ و ١٢٢ في المائة في المجموعة غير النفطية . وقد استوتجت الصادرات القسم الاكبر من الناتج في الاقتصادات النفطية ولكنها لم تمثل الا جزءا ضئيلا من الناتج الاجمالي للاقتصادات غير النفطية . وفي المقابل ، كان نصيب الواردات ادنى في البلدان الاولى وان كان يزداد في جميع البلدان .

وازداد نصيب الاستثمار في مجموع الناتج ازيدا حادا خلال السبعينات في مجموعتي البلدان كلتيهما وتراوح بين ٢٣ و ٤١ في المائة . وكانت المدخرات المحلية على العموم أكثر من كافية الى حد بعيد لتمويل الاستثمار في الاقتصادات النفطية ، بينما تم سدّ النقص في حالة الاقتصادات غير النفطية بتدفقات ضخمة لرؤوس الاموال ، خصوصا من جانب مجموعة البلدان الاولى .

٥- السكان

بلغ متوسط معدلات نمو السكان في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بين ٢٤ و ٤٧ في المائة سنويا بالمقارنة مع متوسط عالمي تقديري نسبته ٢ في المائة .

ويتسم سكان المنطقة بمعدلات مواليد عالية وبمعدلات وفيات منخفضة الى متوسطة وبتكوين عمري معظمه من صغار السن ويكون ٤٥ في المائة من السكان دون الخامسة عشر من العمر ، وبثقافة سكانية منخفضة نسبيا مع وجود تفاوتات سكانية واسعة بين قدام وأخر ، وبارتفاع مستويات التحضر ازيد الضخام السكاني على المدن الكبرى ، وبهجرة كبيرة لليد العاملة .

وهذه الخصائص تعني ، في جملة أمور ، معدلات عالية لنمو السكان ولمعدلات البطالة ووجود مظاهر نقص خطيرة في بعض البلدان وعدم وجود مرافق أساسية كافية مثل الخدمات السكنية والتعليمية والصحية والمرافق العامة ولا سيما في المناطق الحضرية الآخذة بالتوسع .

وتشهد المنطقة الآن تغيرات بطيئة ، ولكن هامة ، في الأجل المتوقع الذي يتراوح في الوقت الراهن بين ٣٨ و ٣٩ سنة كحد أدنى في اليمن وبين ٧٠ سنة في الكويت .

وفي حين أنه لا يمكن اعتبار بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (فيما عدا مصر) بلدا مكتنزة السكان فان سوء توزيع السكان مكانيا وتضخم المناطق الحضرية يمثلان مشكلتين كبيرتين نذرا الى عدم وجود أية سياسة سكانية الا لدى قلة قليلة من بلدان المنطقة .

٦ - تطور العمالة واليد العاملة

تم خلال العقد الحالي احراز تقدم كبير في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تمثل في ازدياد نسبة السكان الحاملين في الانشطة الحديثة وانخفاض البطالة الى حد كبير وفي القيام الى حد ما ، بتوجيه البرامج التعليمية نحو تلبية حاجات التنمية .

وكان المعدل العام لنمو العمالة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ أعلى من المستويات العالمية . وأخذت البطالة السافرة المسجلة بالتناقص في اقلية بلدان اللجنة كنتيجة رئيسية للزيادة السريعة في هجرة اليد العاملة داخل المنطقة . أما البطالة الناقصة فما زالت كبيرة ولا سيما في "القطاع غير المنظم" في المدن في حين أن البطالة المطلقة ما زالت سائدة في المناطق الريفية . واما التغيرات القطاعية في العمالة ، وان تكن محدودة ، فانها افادت قطاع الخدمات ، وكذلك قطاع الصناعة ولكن بدرجة أقل . غير ان الزراعة حافظت في العراق وفي الجمهورية العربية السورية على نصيبها من المجموع .

وعلى العموم ، تحسنت المؤهلات الدراسية لليد العاملة في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، فقد انخفض بصورة ملموسة عدد الاميين وعدد الذين يقل تحصيلهم العلمي من مستوى التعليم الابتدائي ، في حين سجلت زيادات كبيرة في الفئات الاخرى ولا سيما فئة حملة شهادة الدراسة المتوسطة وفئة حملة الشهادات الجامعية . وبالمثل ، تحسّن التركيب المهني للقوى العاملة تحسّنا كبيرا مما عكس زيادة نسبة في الفئات المهنية ذات المؤهلات العالية . وهكذا فان نسبة الفئات المهنية والفنية في الاقتصادات النفطية عالية نسبيا مما يعكس ارتفاع نسبة عنصر المستقدمين من هذه الفئات . اما في الاقتصادات غير النفطية فان هذه النسبة ، وان تكن منخفضة بالقياس الى المعايير الدولية ، فقد كادت تبلغ الضعف . وهناك تغيير هام آخر جدير بالذكر الا وهو ازدياد معدّل اشراك المرأة في النشاط الاقتصادي . وينطبق هذا بصورة خاصة على النساء اللواتي ينلن دبلومات مهنية وفنية .

ومع هذا ، فان تطور القوى العاملة ، من خلال التعليم والتدريب ، مازال غير مدرج بصورة كافية في برامج التنمية في البلدان الاعضاء في اللجنة . أما التوسع التعليمي اللافت للنظر خلال الاعوام العشرة الماضية فقد كان نتيجة لمطالب اجتماعي عام اكثر من كونه تلبية لمتطلبات عملية التنمية . وقد سبب هذا نشوء اختلالات في تركيب العرض من المهنيين والطلب على اليد العاملة .

ولم يحتر العمل في المنطقة حتى الآن هدفا رئيسيا للتنمية ذلك ان مشاريع جدّ قليلة ، ان وجدت ، تركز على استحداث الوظائف ، وان توليد العمالة ما زال يندثر اليه على انه هدف ثانوي في عملية التنمية . ومن هنا فان هناك حاجة الى بذل الجهود لتحسين الانتفاع بالقوى العاملة عن طريق تخطيط العمالة على الصعيدين الوطني والقليمي .

٧- الزراعة

هناك تفاوت في توزيع واستغلال الموارد الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، يتمثل في أن ٧٥ في المائة من الانتاج التلي يتحقق في ثلاثة بلدان فقط ، وقد زاد مجموع الانتاج الزراعي للمنطقة بمعدل سنوي متوسطه ٢ في المائة - وهو معدل يزيد قليلا عن المعدل الذي تحقق خلال العقد الانمائي الأول ولكنه اقل من معدل ٤ في المائة الذي استهدفته الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثاني . هذا بلاضافة الى أن معدلات النمو في البلدان الاعضاء متفاوتة الى حد كبير .

أما انتاج المواد غير الغذائية فقد شهد بالفعل ركودا ذلك ان الاهتمام تحول الى انتاج الاغذية الأمر الذي يعبر عن الاهتمام المتزايد بالأمن الغذائي الطويل الأجل وبالحاجة الى مقابلة الزيادات في الطلب على الأغذية الذي يزداد بنسبة سنوية متوسطها ٥ في المائة . وهناك حاجة الى اجراء تحسينات في ادارة العرض من الأغذية من اجل مواجهة عدم استقرار الانتاج الغذائي وتزايد الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية . اما انتاج المحاصيل وبخاصة انتاج الحبوب ، فانه بحاجة الى اتخاذ تدابير لتقلله الاستقرار . وينتهي الحصول على مزيد من المعونة الغذائية وزيادة حجم المخزونات ، الاحتياطية الوطنية لمواجهة تزايد عدم القدرة على التنبؤ بأحوال الأسواق الدولية للحبوب .

وقد تم ، خلال الفترة المستعرضة ، التقليل الى حد كبير ، من التقلبات في الانتاج الحيواني في معظم بلدان المنطقة . غير ان عدم توفر قدر كاف من مواد الحلف المركزة والحلف الحامى ما زال يشكل عقبة كبيرة امام تربية الحيوان . وسوف يتطلب التوسع في انتاج الاعلاف في الثمانينات اتخاذ تدابير لتشجيع المزارعين على احداث التغييرات المطلوبة في انماط المحاصيل .

وعلى الرغم من ان الانتاج الحراجي محدود في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فانه حدث تباور كبير تمثل في انشاء صناعات للورق والورق المقوى . وأدى تزايد الطلب على منتجات الأخشاب الى زيادة الاعتماد على الواردات ولكنه جدّ الاهتمام بتطوير الحراجة . وخلال السبعينات ، زادت بنسبة معتدلة المقادير القليلة التي كان يجري صيدها من الأسماك . بيد أن

هناك امكانيات لتطوير صناعة صيد الاسماك في الأجزاء الجنوبية من المنطقة .

ويتعيّن استخدام الطرق المحسّنة والمستعدات التكنولوجية من أجل زيادة انتاجية الأرض التي لم تشهد ،بالقيمة الفعلية ، الا تحسّناً طفيفاً . يضاف الى ذلك أن من الضروري تحقيق زيادة عامة في المستويات المنخفضة لانتاجية اليد العاملة وذلك لرفع دخل الفرد في مجال الزراعة . ويتطلب هذا زيادة الاستثمارات المزرعية والقيام ، على نحو افضل ، بتنفيذ مشاريع للتأجير مثل شبكات الصرف و شبكات الري المحلية و المشاريع الانتاجية .

وبالإضافة الى توفير المقومات الهيكلية الريفية الأساسية المهيطة حتى الآن فان من المطلوب قيام الحكومة بتدخل مباشر يكون بتوفير الحوافز من أجل رفع انتاجية ومداخل المزارع . ومن شأن تقديم اعانات كبيرة للسلع الغذائية الرئيسية ان يؤدي الى خفض أسعار المحاصيل الزراعية ، ومن ثم الى تناوّل الحافز على زيادة الانتاج . و عليه ينبغي ان تخصص الاسعار الزراعية التشجيعية للسلع الرئيسية وان تدابّر اسعار دنيا للمنتجات الزراعية من السلع الأخرى .

وإن لتدفق اليد العاملة من مجال الزراعة الى النشاطات الاقتصادية الأخرى ان أدى الى ازدياد الطلب على المكننة مع ان التدريب المناسب على اساليب المكننة واستخدام هذه الاساليب ما زال يمثلان مشكلة . وينبغي ان يكون الاخذ بالمكننة على انسب وجه وسيلة لزيادة دخل الفرد في مجال الزراعة .

وفي حين ان البلدان غير المصدّرة للنفط تعتمد بشدّة على قطاع الزراعة فان معظم البلدان المنتجة للنفط تعتبر ذلك القطاع قطاعاً هامشياً ، ولم يحدث تغيير كبير في المواقف الا في الجزء الأخير من هذا العقد . غير انه قد يتبين ان المحاولات الرامية الى تقديم السلف الزراعية بفائدة ضئيلة والأسمدة المحانة حكومياً والى دعم الأسعار ستكون محاولات باهظة التكاليف .

٨- الصناعة

وإن للزيادات العادية في عوائد النفط مقرونة بالرغبة في تعزيز التصنيع أن مكّنت من زيادة الاعتمادات الاستثمارية المخصصة لقطاع الصناعات التحويلية في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ؛ ونتيجة لذلك سجّل في هذا القطاع نمواً ملحوظاً ، بالقيمة النقدية ، معدّلاً سنوياً بقدر متوسطه بنحو ٣ في المائة . غير أن النمو في قطاع الصناعات التحويلية كان أقل من النمو المسجّل في بعض القطاعات الرئيسية الأخرى فترتب على ذلك أن تجمدت حصة الصناعات التحويلية في الناتج الاجمالي أو انخفضت لتبلغ في الأعوام الأخيرة نسبة ٨ الى ٩ في المائة تقريباً . ومن شأن استحداث صناعة تكرير النفط ان يقلل من هذه الحصة الى حد كبير .

ان تركيب الناتج يمكن حقيقة مفادها ان التصنيع في معظم البلدان الأعضاء زال في مرحلة مبكرة من مراحل التناور . وما زالت الصناعات التقليدية في مجالات الأغذية والمنسوجات والملبوسات تهيمن على الصناعات التحويلية . غير ان المناقشة تشهد تغيرات هي في صالح الصناعات الوسيطة

والثقيلة . ومن اهداف الخطوط الانمائية الراهنة تحقيق نمو أسرع ونصيب أوسع في الناتج الاجمالي . ويبدو ان ازدياد واجبة المشاريع والتنافس على اليد العاملة الماهرة يضربان على الصعيد الاقليمي ، بمنصر المنافسة فيما بين المشاريع الصناعية . وسوف يثال قطاع الصناعات التحويلية يعاني خلال فترة زمنية قادمة من النقص في اليد العاملة الماهرة ومن اضطراب في العلاقة ما بين الأجر والسعر ومن سوء توزيع الصناعات داخل كل بلد من بلدان المنطقة .

٩ - النقل والمواصلات والسياحة

كان اتساع وتحسن المرافق الأساسية للمواني * ولا سيما في منطقة الخليج أعظم تطور حدث في ميدان النقل . وكان هذا استجابة مباشرة لمشكلة اكتظاظ المواني * التي نشأت عن النمو الكبير في الواردات في اعقاب ارتفاع اسعار النفط . وقد لقي توسيع وتحسين شبكات الداروق والخطوط الحديدية الاهتمام اللازم ، فقد طرأ تحسن على الداروق التي تصل ما بين البلدان المتجاورة واعد بناء بعض الأقسام المحبورة من قبل .

وقد طرأ تطور آخر كبير وهو توسع أساطيل النقل البحري الوطنية ولا سيما في الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية . غير انه لم يصبح حتى الآن احد من بلدان اللجنة طرفاً متعاقداً في مدونة قواعد السلوك لشركات النقل البحري ، وهي المدونة التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين الذي عقد في جنيف في نيسان / ابريل ١٩٧٤ .

وعلى الرغم من بعض التطورات الهامة التي حدثت في ميدان المواصلات السلكنية واللاسلكية ولا سيما في البحرين والكويت فان الاتصالات الهاتفية داخل المنطقة ومع العالم الخارجي ما زالت غير مرضية . أما الخطط الانمائية الحالية ، وأشدها أهمية الغذاء الانمائية للمملكة العربية السعودية ، فانها ترمي الى توسيع وتحديث شبكة المواصلات السلكنية واللاسلكية . وفيما يتعلق بالسياحة فان معظم الجهود قد وجهت نحو توسيع وتحسين المرافق الفندقية .

١٠ - التطورات الضريبية والنقدية

ان النظام النقدي والضريبية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا هي متغلغة عموماً . واذنا وضعنا في الاعتبار القيود السائدة المفروضة على الأجهزة المالية فان السياسة الضريبية تال هي الأداة الرئيسية للسياسة الاقتصادية .

وقد ازديادت إيرادات الحكومات ازدياداً حاداً ولا سيما في الاقتصادات النفطية بلضت إيرادات هذه الاقتصادات من النفط ثلاثة اضعاف على الأقل بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٦ وهو أمر يرد في المقام الأول الى ازدياد العوائد النفطية . اما الضرائب غير المباشرة ، ولا سيما الرسوم الجمركية ، فهي أكبر مصدر غير نفطي للإيرادات في هذه البلدان ، لكن مقاديرها قليلة وما زالت حتى الآن تتكون حصّة متضائلة من مجموع الإيرادات غير انه يمكن استخدام هذه الضرائب جنباً الى جنب مع الضرائب المباشرة ، بصورة أكثر فعالية ، من أجل زيادة النفاية في اعتماد الموارد وتحقيق مزيد من المساواة في توزيع الدخل .

وفي البلدان غير المنتجة للنفط زادت إيرادات الحكومات نتيجة لارتفاع حصيلة الضرائب، إلا في الجمهورية العربية السورية حيث كانت الزيادة في التحويلات من شركات القطاع العام هي أكبر مصدر للزيادة. أما الضرائب غير المباشرة، ولا سيما الرسوم الجمركية، فإنها ليست فقداً أكبر مصدر للإيرادات وإنما تستخدم أيضاً كوسائل هامة لرصد الاعتمادات وتحقيق الاستقرار. بيد أن الضرائب غير المباشرة، بصيغتها المعمول بها حالياً في إطار النظام الضريبي العام، ضرائب تنازلية بشكل كبير. وعلى الرغم من التحسينات التي أدخلت على النظام الضريبي فإن مرونة الدخل المتحصل من الضرائب ما زالت منخفضة، مما يتطلب اقتراض أموال ضخمة من الداخل والخارج لتمويل النفقات الرأسمالية المتزايدة. وتشتد الحاجة إلى تحسين مصادر الإيرادات المحلية في دولتي اليمن بصفة خاصة. وقد حقق تحسين هياكل وإدارة الضريبة نتائج دأبية في الأردن، كما يشهد على ذلك تحسن مرونة الدخل المتحصل من الضرائب. وتتزايد النفقات الحكومية بمعدل أسرع من الإيرادات في جميع الاقتصادات غير النفطية. وغالباً ما كان العجز الناتج يمول بقروض أجنبية من آثارها أن بعض البلدان تواجه مشاكل في سداد ديونها. فمثلاً يشكل تسديد الديون نسبة ٥٨ في المائة من متحصلات صادرات اليمن. وعلى الرغم من أن نفقات التنمية كانت تزداد بسرعة أكبر من النفقات العادية إلا أن النفقات الأخيرة ما زالت تغطي على مجموع النفقات.

وكانت الزيادة في انفاقات الميزانية تهدف إلى توزيع أكثر عدلاً للدخل. وكانت الزيادات في الأجور ترتبط بالتغيرات في الرقم القياسي لدالة المعيشة. وأدخلت أيضاً الإعانات المالية التي شملت الخدمات الصحية والتعليم والسلع الغذائية الأساسية.

وقد ارتفع عرض الأموال بشكل حاد، أساساً من خلال التوسع في عمليات التسليف في الاقتصادات غير النفطية ونمو حجم المدخرات والودائع لأجل في الاقتصادات النفطية. وقد أدت الزيادة في الأنفاق العام وودائع المدخرات مع الارتفاع الحاد في حجم الأصول المالية الأجنبية إلى حالة عالية من السيولة كانت لها ضغوط تضخمية قوية.

١١ - دور القطاع العام

يتوسع حجم القطاع العام، مقاساً بمجموع الاستهلاك العام وتكوين رأس المال توسعاً سريعاً في جميع بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. وكان السبب وراء تشجيع دور القطاع العام وأمنانية توسعه هو التدفق الضخم للموارد المالية إلى البلدان النفطية وغير النفطية على السواء وكذلك التغييرات في النظام الاقتصادي لعدة بلدان أعضاء تجاه زيادة اشتراك الحكومات في النشاط الاقتصادي. وكان الهدف في الاقتصادات التي تديرها الدولة هو تحقيق معدلات أعلى للنمو وتنويع الاقتصاد. وفي الاقتصادات الحرة كان الهدف هو تزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية اللازمة للأداء الفعال للقطاع الخاص.

وطلّى الصعيد القضاى ما زالت الخدمات العامة تستأثر بالنصيب الأكبر من الانفاقات الحكومية تليها الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والجماعية . وقد ازدادت بشكل مطرد اعتمادات استثمار القطاع العام رغم تفاوتها فيما بين البلدان وداخل كل بلد وذلك لصالح القطاعين الزراعى والصناعى وقطاع الموارد الطبيعية . وكان الاستثمار فى النقل والمواصلات فى معظمه ميدانا يستأثر به القطاع العام نظرا لكبّر حجم الموارد المالية المستخدمة . واستداعت الحكومات فى عدد من البلدان التوصل الى ملكية وسيطرة واسعة فى بعض القطاعات .

وفىما يخص التنمية الاجتماعية ، كان اشتراك القطاع العام أقوى فى مجالى التعليم والصحة ولكن اقل فعالية الى حد كبير فى مجالات اخرى مثل رعاية المسنين ومساعدة الأهل المعتمدين . وبقيت نسبة مجموع النفقات الحكومية المخصصة للتعليم ثابتة فى السنوات الأخيرة وتراوحت بين ١٠ و ١٥ فى المائة فى معظم البلدان . وأنت جهود القطاع العام غير كافية فى مجال العلم والتكنولوجيا .

وقد اتسمت زيادة اشتراك القطاع العام فى النشاط الاقتصادى ، رغم اسهامه الهام لتعزيزى المحلية الانمائية ، بتأثير من اوجه للنقص والتقصير كان مرجعها ، فى جملة امور ، الى الاجراءات البيروقراطية ومركزية اتخاذ القرارات والافتقار الى المواقفين المؤهلين .

التحولات فى المديفمات

يندلع القطاع الخارجى بدور مركزى فى اقتصادات المنطقة بكونه مولدا للدخل ومصدرا للمواد الخام والسلع الاستهلاكية والرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة على حد سواء . ظلوة على ان بعض البلدان ، ولا سيما المنتجة للنقل فى الخليج ، تعتمد بشدة على العمال الأجانب . وموضع ضعف بلدان المنطقة الذى يندأوى على اعتمادها التبعير ، والمتطرف فى حالات عديدة ، على القطاع الخارجى ، يشتد من جراء التركيب السلمى البالغ التركيز لصادراتها والتوزيع الجغرافى غير المتوازن لتجاريتها (١) .

(١) كما يتبين بوضوح من هيمنة النفط الخام وعدد قليل من السلع الأولية الأخرى على تجارة الصادرات والاعتماد الشديد على الواردات الغذائية ، والتركيز على التجارة مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقى وعدم الأهمية النسبية للتجارة داخل المنطقة .

ارتفعت القيمة التجميعية لصادرات المنطقة بالدولار بمعدل سنوي يبلغ متوسطه حوالي ٤٧ في المائة خلال السنوات الست الأولى من العقد الحالي اذ وصلت الى ما يزيد على ٧٣ بليون دولار في ١٩٧٦. وكان النمو في الصادرات ابعد ما يكون عن التوزيع المتساوي، سواء بالنسبة للوقت او بين البلدان الأعضاء. وقد كان مركزا بشدة في ١٩٧٤ عندما ارتفعت الصادرات بنسبة ٢٥٦ بالمائة في الاقتصادات النفطية وبنسبة ١٢٩ بالمائة في الاقتصادات غير النفطية (١). وتتضح الفوارق فيما بين البلدان من التنوع الواسع لمعدلات النمو خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٦، من بلدان كاليمين الديمقراطية ولبنان اللتين حققتا معدلات سنوية متوسطها مجرد ٩٣ و ١٢٤ في المائة على التوالي، مقابل معدلات تراوحت بين ٥٦ و ٥٨ في المائة للمملكة العربية السعودية، ومان، ودولة الامارات العربية المتحدة.

ويحود التوسع السريع في صادرات المنطقة الى حد كبير الى ارتفاع الأسعار، خاصة اسعار النفط، واسعار الصادرات غير النفطية التي تضاهي متوسط اسعارها تقريبا فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٦.

وكان التأثيران الرئيسيان على حجم الصادرات من المنطقة، ولا يزالان، هما مستوى انتاج النفط الخام والنتاج الزراعي. فقد بقي حجم النفط الخام المنتج والمصدر متقلبا خلال السنوات الأخيرة الماضية حتى الجزء الأخير من عام ١٩٧٨. وفي الوقت ذاته استلزمت التغيرات الواسعة في الناتج الزراعي انغفاضا في الفوائض المصدرة في عدة بلدان.

وقد تسارع متوسط معدل للنمو السنوي لقيمة الواردات بالدولار في المنطقة من ٦٤ في المائة خلال العقد الانمائي الأول الى ٣٨ في المائة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٦، مع زيادة قدرها ٨٣ في المائة سجلت عام ١٩٧٤. وبوجه عام اتسعت واردات الاقتصادات النفطية بسرعة اكبر من ضعف سرعة واردات الاقتصادات غير النفطية، ومعدلات نمو تتراوح فيما بين ٣٢ في المائة في الكويت الى ٨٤ بالمائة في عمان. وصوما كان الارتفاع في حجم الواردات أكبر كثيرا من الارتفاع في الأسعار غير انه تنبهي الاشارة الى انه كان هناك ارتفاع كبير في أسعار الواردات مما كان له اثره الضار على القوة الشرائية للصادرات. فبينما ازدادت قيمة الصادرات بحوالي تسع مرات بين ١٩٧٠ و ١٩٧٦، تحسنت القوة الشرائية للصادرات بمجرد ثلاث مرات ونصف.

ولقد امكن احداث توسع حاد في واردات المنطقة اساسا بواسطة التحسن الشامل الذي طرأ على اوضاع مدفوعات البلدان الاعضاء لنتيجة للزيادات في سعر النفط التي افادت ايضا الاقتصادات غير النفطية. وبينما تعكمت بوجه عام في تدفق الواردات قدرة الاقتصادات غير النفطية على تمويلها، فقد تقيدت الواردات بسبب محدود القدرة الاستيعابية في الاقتصادات النفطية.

وازداد اجمالي الفائض التجاري للاقتصادات النفطية من متوسط قدره ٨٩٩ بليون دولار في ١٩٧١-١٩٧٣ الى ٤٨٣٢ بليون دولار في ١٩٧٤-١٩٧٦، بينما اتسع العجز في الاقتصادات غير النفطية من ١١٦ بليون دولار الى ٢٣٤ بليون دولار.

(١) في عام ١٩٧٥ تدنت قيمة الصادرات بنسبة ٥٨ في المائة للاقتصادات النفطية وبنسبة ٢٠٢ في المائة للاقتصادات غير النفطية، بينما حققت صادرات الفئة الاولى ارتفاعا قدره ٢٢ و ٦٦ في المائة في العامين التاليين، وأصاب الركود صادرات الفئة الثانية.

وتدنت الصادرات داخل المنطقة من ٦٠ في المائة من الصادرات التجميعية في ١٩٧١ الى ٤٢ في المائة عام ١٩٧٦، بغض النظر عن متوسط معدل نمو سنوي يفوق ٤٠ في المائة . وانخفضت نسبة صادرات الاقتصادات غير النفطية والمستوعبة داخل المنطقة من حوالي الثلث الى ما يتعدى الخمس الى حد ما ، مما يعكس نصيبا متدنيا لجميع البلدان فيما عدا اليمن . ولقد انخفضت حصة الاقتصادات النفطية من الصادرات داخل المنطقة بشكل بسيط من ٣٨ الى ٣٦ في المائة فيما بين ١٩٧١ و ١٩٧٦ . وبالعكس تحسنت بصورة بسيطة حصة الواردات الناشئة في المنطقة حيث ارتفعت من ١٣٩ الى ١٤٨ في المائة خلال الفترة ذاتها .

والتفسيرات الواردة للأداء الضعيف نسبيا للتجارة داخل المنطقة تشمل : أوجه العجز وعدم الأمانة في ترتيبات التمويل والمدفوعات التجارية ، وظلة ترتيبات التجارة والمدفوعات الثنائية و/او تفضيلها ، والاختلافات المؤسسية في تنظيم التجارة ، والعلاقات التجارية القوية والأكثر نفعا مع بلدان خارج المنطقة ، ووجود عوائق غير تعريفية للتجارة في بعض البلدان اساسا على هيئة تراخيص الاستيراد ، والقيود والحدود الزمنية على اعتمادات النقد الأجنبي ، واختناقات الشحن ، والافتقار الى التناسق بين اللوائح الجمركية والاجراءات التجارية والعلاقات السياسية غير المستقرة . غير انه ينبغي التأكيد على ان هذه العوامل هي اساسا اعراض لا اتجاهات وخصائص هيكلية عميقة الجذور لاقتصادات البلدان الأعضاء تعد من نطاق التجارة داخل المنطقة .

ولقد شهدت نشاطات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، في جهوده للتغلب على هذه العوائق في السنوات الأخيرة على ضرورة انشاء مشاريع مشتركة والتنسيق والتناسق بين خطط التنمية للدول الأعضاء في المجلس .

وقد اثر ازدياد نفط تأثيرا قويا على ميزان مدفوعات البلدان المنتجة للنفط . فقد ابرز بعض السمات الموجودة حاليا كالفوائض التجارية وتراكم الاحتياطيات وادي في حالات اخرى الى هجران نماط المدفوعات التي كانت متبعة في فترة ما قبل الازدهار . ولقد اكدت المدفوعات المحولة الكبيرة الحجم والتدفقات الخارجية لرأس المال دور البلدان الاعضاء المنتجة للنفط كمتبرعين رئيسيين بالمون على الصعيد الدولي .

واستمر وضع المدفوعات في الاقتصادات غير النفطية يتسم بوجود عجز تجاري ضخم متواصل اتسع بشكل حاد بعد عام ١٩٧٣ . فقد اجتذب الازدهار الاقتصادي للبلدان المنتجة للنفط اعدادا كبيرة من اليد العاملة من الأجزاء الأخرى بالمنطقة ، خصوصا من الأردن ولبنان واليمن ، وبهذا خلق تدفقات كبيرة من اسواق المخترمين الى هذه البلدان .

١٣ - التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي

ان تخفيف القيود على التجارة قد شكّل حجر الزاوية في جهود التعاون الاقليمي لحوالي عقد من الزمان، ابتداءً من اوائل الخمسينات. غير ان المنجزات في هذا المجال بقيت دون المتوقع بكثير. وبينما استمر تكوين سوق مشتركة هدفها رئيسيا، شهد العقد الحالي تحولا محمدا في التركيز نحو التعاون في الانتاج والتمويل. وعكس هذا التحول تغيرا في الاتجاه نحو اولويات التعاون الاقليمي يتفق مع تراكم فائض من الموارد المالية مما فتح مجالا واسعا امام امكانيات التعاون.

ولقد اكدت الحاجة الى تنمية القدرات الانتاجية للبلدان الأعضاء في نطاق متكامل اهمية التنسيق والتناسق بين خطط التنمية، وهي مهمة قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية انجازها بحلول عام ١٩٨١.

وقد ظهرت عدة قضايا، خلال الفترة المستعرضة، حيث يمكن للتعاون الاقليمي أن يؤتي ثماره. ومن هذه القضايا الأمن الغذائي، وتاوير تكنولوجيا محلية، وقضايا تتعلق بنقل التكنولوجيا وتطوير موارد القوة البشرية وارساء قاعدة احصائية على اساس متينة. كما احرزت فكرة التعاون على الصعيدين دون الاقليمي والقطاعي قولا اوسع.

وقد شكّل التعاون المالي ابرز اوجه التعاون الاقليمي في السنوات القليلة الماضية، فقد اصبح دافعه باطراد الشعور بالالتزام الأدبي بالازدهار الاقليمي الشامل وتقليل الفوارق بين أعضاء المنطقة. وطلاوة على ذلك فقد ساهمت البلدان الأعضاء مساهمة كبيرة في الجهود الدولية الرامية الى مساعدة البلدان النامية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي (١).

وقد بدأت التدفقات المالية من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، تزداد بسرعة في عام ١٩٧٣، وبلغت اكثر من ٦ آلاف مليون دولار بحلول عام ١٩٧٥، و ٢٥ الف مليون دولار في عام ١٩٧٧. (٢)

(١) اتضح اهتمام المنطقة بالاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي بشكل كبير في المواقف التي اتخذتها البلدان الأعضاء في المنابر الدولية بشأن القضايا الكبرى، مثل الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية ومشكلة الدياقتة. وطلاوة على ذلك فان الطريقة التي ادارت بها هذه البلدان فوائضها المالية شكّلت عاملا مستقرارا كبيرا في اسواق النقد والصرف المضطربة.

(٢) اصبحت المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والكويت بحلول عام ١٩٧٦ تشغل المكان الثاني والسادس والحادي عشر في القائمة العالمية للدول التي تمنح المساعدة بشروط ميسرة من حيث القيمة المدلقة.

وحساب الناتج القومي الاجمالي تجاوزت هذه التدفقات، الى حد كبير، نسبة الواحد في المائة التي وضعها المجتمع الدولي كهدف لتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية . وهي في وضع افضل بكثير من المعونة المقدمة من قبل البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي .

وارتفعت حصة المعونة الممنوحة بشروط ميسرة باتفاقات متعددة الأطراف ارتفاعا كبيرا ايضا خلال منتصف العقد . وذهبت حصة متزايدة من المساعدة الثنائية الممنوحة بشروط ميسرة الى بلدان غير عربية .

ولا تتوفر، من الناحية العملية، معلومات موثقة بشأن التدفقات الرأسمالية الخاصة داخل المنطقة . ومن المعتقد انه تم استثمار مبالغ كبيرة في العقارات، والمشاريع الصناعية والتجارية، ولكن حجم هذه الاستثمارات يظل ضئيلا بالمقارنة مع الاستثمارات الخاصة خارج المنطقة، أو مع التدفقات الرأسمالية الرسمية .

ولم يمر وقت كافي للقيام بتقدير مناسب لتأثير التعاون المالي على عملية التنمية في المنطقة . ويأتي هذا التعاون الذي حفزه الارتفاع المفاجيء في الموارد المالية، كاستجابة تلقائية للظروف الجديدة . ولم يكن يمثل تطورا داخل اطار محدد تماما لتعزيز التعاون الاقليمي . غير ان الفترة المستعرضة شهدت عددا من التطورات المواتية في هذا الصدد . ويوفر انشاء شبكة من صناديق التنمية، ومنح المعونة باتفاقات متعددة الأطراف بشكل مطرد، واقامة عدد من المشاريع المشتركة، الأدوات الضرورية لقيام تعاون اكثر فعالية . وقد تم في الآونة الاخيرة ايضا اتخاذ خطوات للتعجيل بعملية تحديد المشاريع واعادها، وتنسيق النشاطات بين بعض صناديق التنمية الكبرى . غير انه تظل هناك اختناقات هامة مثل الافتقار الى القوة البشرية المدربة لتزويد المؤسسات المنشأة حديثا بالموظفين وعدم القدرة على طرح مشاريع كافية للتمويل .

١٤ - عمليات الشركات عبر الوطنية في المنطقة

لقد حثت الأهمية المتنامية للشركات عبر الوطنية على الصعيد الاقتصادي العالمي المجتمع الدولي على التفكير في اتخاذ خطوات لمراقبة ودراسة عملياتها وتنظيمها .

وقد مارست الشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا نشاطاتها من الناحية التقليدية في ميدان النقل، بيد ان الدور الذي تلعبه في القطاعات غير النفطية مثل البناء، والتجارة، والبنوك والسياحة اخذ في الاتساع . وخلال السبعينات، تعزز مناخ الاستثمار الأجنبي في المنطقة عن طريق برامج التنمية النخمة، التي تتدلب مدخلات هامة من المهارات الفنية والادارية، وعن طريق تخفيف القيود على سياسات الاستثمار الخارجية . وقد قلعت عدة بلدان أعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا شوطا بعيدا في اجتذاب الشركات عبر الوطنية للمشاركة في جهودها الانمائية .

ويتخذ نشاط الشركات عبر الوطنية في المنطقة شكل مشاريع مشتركة بصفة اساسية ، وتقتصر حصة مساهمتها في رأس المال ، في الحادة ، على ٩٤ في المائة غير ان الشركات عبر الوطنية التجأت ، بشكل مدرد ، الى اتخاذ مجموعة واسعة من الترتيبات التي لا تقوم على اساس الاشتراك في الاسهم ، وتتصدر القائمة الشركات عبر الوطنية الحاملة في حقل النفط .

وتبين المعلومات الأولية بشأن نشاطات الشركات عبر الوطنية في المنطقة اتجاها محدودا الى الاستثمار المباشر في قطاع السلع المصنوعة مع اشتراك متزايد في الخدمات الادارية والفنية . وتتمكّن اهمية الشركات عبر الوطنية في هذه المهادين في سن قوانين ونظام جديدة كثيرة تحكم عملياتها .

وكان نمو البنوك عبر الوطنية يمثل تطورا هاما خلال السبعينات . وعلى الرغم من ان كثيرا من هذه البنوك كان يحمل في لبنان لسنوات كثيرة قهلا منتصف السبعينات فقد اصبح الخليج ، في الآونة الاخيرة ، منطقتا تجمع لعمليات البنوك عبر الوطنية وبرزت البحرين في عام ١٩٧٧ كمرکز لهذه المنطقة .

وتفتقر بلدان المنطقة الى اطار قانوني وتنظيمي لمراقبة عمليات الشركات عبر الوطنية ، ولذلك يجب على بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عند تعاملها مع هذه الشركات ، ان تتعاون تعاونا اوثق ، ان ذلك يزيد من قدرتها على المساومة ويقلل من المنافسة التي لا داعي لها في اجتذاب مساهمة الشركات عبر الوطنية .

١٥ - الموارد الطبيعية

يختلف توفر الموارد المعدنية الصلبة اختلافا كبيرا بين البلدان الغنية بها نسبيا ، مثل العراق والمملكة العربية السعودية وتلك التي لا تملك موارد تذكر بما في ذلك الكويت ، والبحرين ، وقطر . وقد تم احراز تقدم كبير نحو تطوير هذه الموارد خلال العقد ، اشتمل على ازدياد عمليات رسم الخرائط الجيولوجية ، واعداد دراسات الجدوى والزيادة السريعة في الانتاج التمديني . وقد أعيدت اعمال المسح والاستكشاف بسبب الكوارث الفنية غير المؤهّلة ، والقوانين والنظام التي سنّت بطريقة هزيلة في بعض البلدان . بيد ان الحكومات اندفعت نحو التطوير ، بدعم نشيط من الهيئات الاقليمية والدولية المعنية .

وفي حين كانت تسيطر على التعدين نشاطات ذات علاقة بالنفط ، والى حد اقل بكثير ، استخراج صخر الفوسفات ، فان من المتوقع ان يكون للاكتشافات المعدنية الهامة التي تمت خلال العقد الحالي تأثير اقتصادي كبير في الثمانينات .

وخلال السبعينات ، تزايد الطلب على الموارد المائية في انحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تحت تأثير التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة . ومن الممكن ان تتعرض عملية التنمية الى الخدائر بسبب مشاكل توفير المياه ، حيث ان الأنماط الراهنة لاستغلال الماء قد اثرت تأثيرا سيئا على كمية ونوعية الموارد المتاحة . وادت خطورة المشكلة الى صياغة سياسات بشأن استكشاف واستخدام وادارة وتوزيع الموارد المائية .

وكان مسح الموارد المائية المحتمل استخدامهما مصدر اهتمام كبير. ومن جهة ثانية، لم يتحقق سوى الظليل في ميدان التعاون في ادارة الموارد المائية بالمنطقة.

وعانى تطوير الموارد المائية نقضا في الموظفين الماهرين، على الرغم من انشاء برامج للتدريب في عدة بلدان خلال السبعينات. وقد اكتسبت الكويت والمملكة العربية السعودية مستوى عاليا من الخبرة في ميدان تحلية المياه منذ الستينات. واستمرت طاقة انتاج محامل تحلية المياه في الازدياد خلال الفترة. وتحسنت المرافق العامة لمياه الشرب ومرافق معالجة المجارى تحسنا كبيرا ولكن، نظرا الى نمو السكان السريع، والتصنيع وازدياد عملية التحضر، فان الكثير ما زال ينتظر الانجاز. اما فيما يتعلق بالطاقة فان اهمية المنطقة التي توفر ٤٧ في المائة من احتياجات العالم من النفط الخام، شيء غير مبالغ فيه.

وفاق انتاج المنطقة من النفط الخام خلال الفترة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٧ الانتاج التراكمي قبل عام ١٩٧٠. غير انه تجرى معالجة جزء صغير من هذا الانتاج محليا في حين يشحن الباقي في شكله الخام. وبالرغم من ان احتياطيات المنطقة المؤكدة من النفط استمرت في الزيادة خلال العقد، فان نسبة رفع الاحتياطيات الى مستوى الانتاج قد هبطت من ١:٧٠ في عام ١٩٦٧ الى ١:٥٠ في عام ١٩٧٧.

وتستهلك المنطقة كميات قليلة من النفط نسبيا، ويعد الغاز الطبيعي والطاقة الحرارية والشمسية مصادر محتملة للطاقة فيها.

١٦ - التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية

تشبه المشاكل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تلك التي تواجهها معظم البلدان النامية، ومنها الفقر والبطالة وقصور المرافق التعليمية والصحية والاسكان دون المستوى، والنظافة الصحية غير الكافية، واختناق المدن وانعزال الريف. وقد اعترضت سبيل الجهود المبذولة للتخفيف من وطأة هذه المشاكل عوامل سياسية وثقافية، وبنوية، كما اعترضتها عوامل اقتصادية في بعض الأحيان. وقد أدى عدم الاستقرار السياسي المحلي، فضلا عن النزاعات المسلحة في المنطقة، من جملة امور اخرى، الى نزوح اعداد كبيرة من الناس وعدم استقرارهم.

غير انه تم تحقيق تقدم نذرا لادراك الحكومات ان تحسين الظروف الاجتماعية ليس مهما في حد ذاته فحسب وانما هو ضروري ايضا لنجاح التنمية الاقتصادية. وتبعاً لذلك تم رصد موارد مالية ضخمة لمواجهة المتطلبات الاجتماعية المتنامية بسرعة.

وحالي التعليم باكبر الاهتمام. وبالرغم من ان هدف تصميم التعليم لم يتحقق خلال العقد فقد سجل نمو ضخيم في الالتحاق بالمدارس، وسجل ايضا تقدم في اشراك الاناث في عملية التعليم وفي مراجعة المناهج الدراسية لتعكس الاحتياجات الفعلية. غير ان الهدر في موارد التعليم وطرق التعليم الهزيلة والتركييب العمري للسكان من صغار السن لا تزال ترهق الجهود التعليمية.

وانعكس تقدم المنطقة في ميدان الصحة في ارتفاع توقع الحياة . وبالرغم من ان الاهتمام لا يزال منصبا على الطب العلاجي ، فقد ازدادت البرامج العمومية الموجهة الى الأمراض المعدية والأمراض المسببة للانحلال . زد على ذلك ان التخطيط الصحي الذي يمارس اليوم في معظم البلدان الأعضاء ، أدى الى دعم الخدمات الصحية المحلية وساهم في دعم الطب الوقائي .

وفي مجال خدمات الرعاية الاجتماعية ، ما زال نهج "المؤسسات الخيرية" التقليدي سائدا ، على الرغم من الاهتمام المتزايد بهذه الخدمات وزيادة الانفاق عليها . وارتفع عدد هيئات الرعاية الخاصة للعناية بالأطفال والمسنين والمعوقين . وظل التأكيد منصبا على العناية التقليدية التي توفرها الأسرة والمجتمع .

ومن بين اخطر المشاكل الناجمة عن النمو الاقتصادي السريع واعادة توطين السكان ، ازداد الطلب على الاسكان . وكان هناك تأكيد لا لزوم له على الاسكان المرتفع الكلفة مما جعل الاسكان بيدأ بحد اية تقصر كثيرا عن سد الاحتياجات . ومن المنتظر ان يساعد توفر القروض ووسائل التمويل المبكرة فضلا عن تطبيق التكنولوجيات البديلة على التخفيف من حدة المشكلة .

وعلى وجه العموم ، فان من الصواب الاستنتاج انه على الرغم من المشاكل الكثيرة التي لا تزال تشكل مصدرا زاجا بالنسبة لأنظمة المنطقة الاجتماعية فقد تم تسجيل تقدم كبير خلال العقد الحالي .

١٧- العلم والتكنولوجيا

على الرغم من بعض التحسن في مجال نقل التكنولوجيا خلال العقد الحالي ، تظل المنطقة موهلة بشكل غير كاف لجمع وتصنيف المعلومات التكنولوجية وتحليلها . وبالتالي فقد تم الاعتماد بشكل كبير على الخبرة والدراية الاجنبيتين .

ان وظيفة البحث والتطوير بعيدة كل البعد عن ان تأخذ حظها من التقدير ، كما يتضح من اعتمادات الميزانية الهزيلة ، والتسهيلات غير الكافية والتوجيه غير الواضح . وتعجز الدول الأعضاء عن دمج التكنولوجيا كمنصر في التخطيط الانمائي ، وصياغة خطة تطوير خاصة بالتكنولوجيا ذاتها . وقد مارس اكتساب التكنولوجيا الجديدة من خلال استيراد التجهيزات الرأسمالية ضغطا شديدا على المورد المحلي المحدود من الموظفين الفنيين والعلميين . بيد ان النقص أشد ما يكون حدة على المستوى الفني ، وتبلغ نسبة العلماء والمهندسين المؤهلين الى الفنيين حوالي ٢ : ١ . وينبغي ان يكون الهدف الادنى هو عكس اتجاه هذه النسبة . وقد تمت مواجهة مواطن النقص التي تعاني منها البلدان ، بشكل مؤقت ، وغير كاف ، في اغلب الاحيان ، عن طريق استيراد المهارات الاجنبية . وفي اثناء ذلك ، يتم بذل جهود متناسقة من خلال التعليم والتدريب للتغلب على هذا النقص . ومن شأن التعاون الاقليمي الاوثق ان ييسر اختصار ونقل واعتماد تكنولوجيات تلائم احتياجات المنطقة .

كان التطوير المطرد للاحصاءات سمة مشتركة بين معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد اختلف النسق الذي سار عليه هذا التطوير اختلافا كبيرا من بلد لآخر ، تبعا لتضافر العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ولدى بعض بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاردن ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، الكويت ، لبنان ، المملكة العربية السعودية) هيئات احصائية وطنية اكثر تطورا ، تغطي مجالا واسعا من النشاطات والقضايا الاحصائية . وفي المملكة العربية السعودية ، كانت نشاطات الادارة المركزية للاحصاءات تتطور بسرعة كبيرة خاصة فيما يتعلق بالصناعة . وفي لبنان ، توقفت كل النشاطات الاحصائية نتيجة للوضع السائد منذ عام ١٩٧٥ . وقامت البلدان الاخرى الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مثل البحرين ، وعمان ، واليمن ، والامارات العربية المتحدة ، وسبيا ، بتتويج نشاطاتها الاحصائية ، لكنها لا تزال بحاجة الى الاعتماد على المساعدة الفنية التي تقدمها البلدان الاخرى او المنظمات الدولية . ولدى بلدان اعضاء اخرى احصاءات اولية متناثرة في تقارير تنشرها وزارات وادارات حكومية مختلفة .

وطلبي الرغم من التقدم الذي احرز خلال السبعينات في النظم الاحصائية الوطنية ، فان الخدمات الاحصائية في المنطقة لا تزال تعاني من مختلف مواطن القصور في مجالات التغطية ودقة التوقيت ، والتوحيد . وهذا يعزى ، في جملة امور ، الى الطريقة الخاصة التي انتهجت في جمع البيانات الاحصائية فضلا عن الخبرة الاحصائية المحدودة . وينبغي ان تشتمل الجهود المبذولة لمعالجة الوضع على انشاء هيئات احصائية اساسية فعالة ومستديمة تملك جهازا دائما مهمته القيام بالمسوح ودعم تسهيلات التدريب الوطنية والاقليمية .